آراء

الأشياء على حقيقتها

بسمة النسور

عندما نطلق على شخص ما صفة «موضوعي»، فإنّنا نعني بذلك أنّه ينظر إلى الأشياء على حقيقتها، وبتجرّد، كما هي عليه في الواقع من دون تحيّز شخصي مسبق أو نظرة انفعالية مبنية على اندفاع عاطفي أو موقفٍ ضيّق الأفق مُستمدّ من خلفية أيديولوجية. ويُعرّف علم الاجتماع الموضوعية بأنّها الموقف الذي تتّخذه حين تُصدر أحكامَك بشأن الواقع مُنزّهة عن الرغبة والهوى. وبالتالي، الموضوعية هي صفة للأحكام وليست صفة للواقع، لأنّ الواقع مُستقلّ عن الذات، وقد اعتبرتها الفيلسوفة والروائية الروسية الأميركية، آين راند (1905-1982)، فلسفة للحياة على الأرض، وتتمثّل في الواقعية، إذ يهدف هذا الاتجاه الفكري إلى تحديد طبيعة الإنسان وطبيعة العالم الذي نعيش فيه، وقد عبّرت عن فكرتها تلك في روايتيها؛ «المنبع» (1943) و«أطلس يستريح» (1957)، وكذلك في كتبها الفكرية (في الأصل مجموعة مقالات قبل جمعها في كتابيْن)، مثل «مقدمة إلى نظرية المعرفة الموضوعية» (نشر بدءاً من يوليو/تموز 1966)، و«فضيلة الأنانية: مفهوم جديد للأنانية» (1964).

ويعرّف علم النفس الموضوعية بأنّها توخّي الدقة والأمانة في تسجيل الوقائع والأحداث، وفي جمعها وعرضها وتفسيرها، والحكم عليها، فيتجرّد الشخص من ميوله الذاتية وأهوائه الشخصية وآرائه ومعتقداته وأفكاره، ويقف موقفاً محايداً من الناحية الانفعالية. أمّا في الثقافة الشعبية، فإنّ مرادفات مصطلح «موضوعي» كثيرة، منها العادل، والنزيه، والصادق، والشجاع العقلاني، والحقّاني، الذي يقول الحقّ (ولو على قطع رقبته)، وفي معزل عن التنظير العلمي الجاف، ومن وجهة نظر واقعية، فإنّ الموضوعية صفة نادرة التحقّق لأنّها تنافي في جوهرها الطبيعة البشرية، المحكومة في سلوكياتها ونظرتها إلى الأمور وحكمها على الأشياء، بالانجراف العاطفي، والاندفاع الغريزي، وهي من أكثر نقاط ضعف الإنسان أهمّية في العموم، وتميّزه عن آلة تؤدّي وظائفها على أكمل وجه بشكل ميكانيكيّ رتيب. وإذا سلّمنا أنّ الإنسان مزيجٌ من المشاعر والانفعالات والقدرات العقلية، التي تمنحه القدرة على التمييز، علينا أن نعترف بأنّ العاطفه لدينا تسبق العقل، على الأغلب، ولا أرى في ذلك نقيصة، بل تعبير صادق عن طبيعتنا، التي تنطق عن الهوى، في معظم الحالات والمواقف.

ومع ذلك، لا يَخلو الأمر من نماذج لأشخاصٍ تمتّعوا بصفة الموضوعية في تعاطيهم مع شؤون الحياة، هؤلاء قد ينظر إليهم بعضهم باعتبارهم متبلّدي المشاعر متحجّري القلوب، قادرين على تغليب العقل والمنطق دائماً، ما يجعلهم نماذج تحظى بالاحترام لرجاحة عقولهم وقدراتهم واتخاذهم القرارات الحكيمة بعيداً عن التحيّز العاطفي، غير أنّها نوعيات غير مُفضّلة من محيطها، لغياب الجانب العاطفي في ردّات أفعالها وسلوكاتها عامة، رغم أنّ صفة الموضوعية تعتبر ضرورة لا بدّ من توافرها، سيّما في أصحاب بعض الوظائف القيادية المؤثّرة مثل السياسيين ورجال القضاء والمحامين، والمُفكّرين والمُحلّلين السياسيين، والمُحكّمين الدوليين والمعلمين، وغيرها من الوظائف التي تتطلّب توفّر أقصى درجات الموضوعية لدى الأشخاص القائمين بها، تحقيقاً للعدالة والنزاهة، وانتصاراً للحقيقة في كلّ الظروف والأحوال. ويستطيع أيّ منّا، إذا توفرت النية، التدرّب على هذه المهارة، مهما بلغت درجة عاطفيته وحدّة انفعالاته، إذا ما رغب في تطوير ذاته، من خلال التحكّم بعاطفته ومشاعره، وإفساح المجال للتفكير المنطقي الكفيل بتحقيق نوع من التوازن النفسي، والتصالح مع الذات، من خلال الاقرار بنقاط ضعفها والاعتراف بأخطائها من دون مكابرة وتعنّت، ومحاولة تهذيبها، والكفّ عن التحامل الجائر وإطلاق الأحكام الجاهزة المُسبقة المتجنية، والارتقاء بسلوكها داخل محيطها، ومعرفة ما لها وما عليها، والابتعاد عن التشبث بالمواقف المُتعصّبة، والتعبير عن مواقفها بصدق وشجاعة، والتعالي على أساليب المداهنة والمجاملة الكاذبة، والنفاق الاجتماعي، سعياً إلى نيل إقرار ورضا الآخرين، إذ إن كلمة «برافو»، يُسمِعُوننا إياها رشوةً لانحيازنا إليهم، وسكوتنا عن سابق تصميم عن كلمة الحقّ، ليست أكثر من تأكيد على افتقارنا أدنى درجات الموضوعية، وفي ذلك ظلم كبير لأنفسنا في الدرجة الأولى.

تونس إلى صيف سياسي ساخن

المهدي مبروك

تنتاب التونسيين شكوك كثيرة بشأن رغبة الرئيس قيس سعيّد الذهاب إلى انتخابات رئاسية، يُفترض أن تُعقد في الخريف المقبل، حسب قراءة سليمة للقانون الانتخابي، رغم أنّنا لم نعد في تونس، منذ سنين قليلة، نحتكم إلى حدّ أدنى من المنطق في قراءة النصوص القانونية، وحتّى الدستور الجديد، الذي سنّه الرئيس بجرّة قلمه، بعد أن استبعد زميليه من أساتذة القانون الدستوري؛ الصادق بلعيد وأمين محفوظ.

تُصرّح الهيئة العليا المُستقلّة للانتخابات أنّها بدأت تحضيراتها للإشراف على المسار الانتخابي، الذي يفترض أن يبدأ بعد أسابيع قليلة حين يصدر الرئيس أمراً قانونياً يدعو فيه المواطنين إلى الانتخابات الرئاسية القادمة، وتحديد موعدها. كما أنّ اجتماعات انعقدت، أخيراً، بين هيئة الانتخابات والهيئة العليا المُستقلّة للإعلام السمعي والبصري، من أجل ترتيب العلاقة بينهما، وتعدّ جملة من المسائل التقنية في ظلّ شلل شبه تام أصاب هيئة الإعلام، هذه، بعد 25 يوليو (2021)، تحديداً، فاستبعدت تقريباً خلال المحطات الانتخابية الثلاث التي شهدتها البلاد في العهدة الرئاسية لسعيّد؛ الاستفتاء على دستور 2022، والانتخابات التشريعية، والانتخابات المحلّية، التي خُتم مسارها المُعقّد والمُملّ خلال الشهر الماضي (إبريل/ نيسان). في ملعب شبه فارغ، يستعرض الرئيس كلّ مهاراته الاتصالية، إنّه اللاعب الوحيد تقريباً. لقد استتب له الأمر أو هكذا يخيّل إلينا جميعاً بوصفنا مشاهدين. لا يخلو يوم واحد من دون أن تنقل إلينا التلفزة العمومية نشاطاته العديدة، بعض منها مُبرمَج وبعضها الآخر «زيارات فجائية» لمؤسّسات عمومية... إلخ. ومع خلوّ الملعب من سياسيين ينافسونه، أمكن لبعضٍ آخر من لاعبين إنشاء فضاءات لعب أخرى، من شأنها أن تدفع الرئيس إلى تحديد قواعد لعبة جديدة ونحن نقترب من موعد انتخابي يراهن عليه بعضهم لغلق قوسي الانقلاب، والعودة إلى استئناف تجربة الانتقال مُجدّداً رغم صعوبة المهمّة. لم يفصح الرئيس بعد عن نياته فيما يتعلق بالقانون الانتخابي الحالي، ولكن، من خلال عديد من تصريحاته، يبدو أنّه مُصرّ على تعديل القانون، حتّى يُقصي مَنْ لا يراه «وطنياً» جديراً بأن يرأس البلاد، حتّى لو أفرزته صناديق الاقتراع. الشيء الوحيد الذي ألغاه من خلال دستور 2022، الذي لم يُقبل على الاستفتاء عليه سوى ما يناهز 20%، هو حقّ الترشح لمزدوجي الجنسية. جرى ذلك في مناخ من التشكيك في وطنية هؤلاء واتّهامهم بالعمالة والخيانة. تروج تسريبات عديدة، مفادها أنّ الرئيس سعيّد سيجري تعديلات عميقة على القانون الانتخابي، وقد يذهب إلى ما يشبه «العزل السياسي» لكلّ خصومه، تحت ذرائع عديدة، غير أنّه ما زال يتريّث حتّى يعلن منافسوه ترشّحهم للانتخابات الرئاسية القادمة، حتّى يكون القانون على مقاسهم. إلى حدود الأيام الماضية، أعلن ثلاثة أشخاص فقط، عزمهم الترشّح، صافي السعيد، والطبيب لطفي المرايحي، والسياسي المخضرم، الذي تقلّد مناصب وزارية في عهد الرئيس بن علي، الإعلامي منذر الزنايدي، من منفاه الاختياري في باريس. هؤلاء المُترشّحون الثلاثة تلاحقهم تُهم قضائية، لا نعرف حقيقة وجاهتها القانونية. لا شيء يحرم حالياً هؤلاء من حقّ الترشّح، ولكن يبدو أنّ تعديلات ما على القانون الانتخابي ذاهبة في استبعاد من يكون مَحلّ تتبع قضائي، حتّى لو لم تصدر بعد في شأنه أحكام نهائية. إنّ المجتمعين السياسي والمدني بدؤا، ولو بشكل مُتأخّر، يعيان خطورة ما يجري في البلاد... إنها سوق كبيرة لبيع العبث والغرابة السياسية.

عادة ما ينتظر الناس، حتّى تحت أشد الأنظمة شمولية، أن يعمد مَنْ في السلطة إلى تهدئة المناخ السياسي، وإبداء بعض الليونة والانفتاح حين تقترب الانتخابات الرئاسية، فلقد نحا بن علي، مثلاً، في زمن تسلطه هذا المنحى، غير أنّنا في تونس نشهد حالياً خلاف ذلك. لقد تكثّفت حملة الاعتقالات في الأيام القليلة الماضية، وهي التي استهدفت، هذه المرّة، نشطاء المجتمع المدني، وتحديداً أعضاء جمعيات عُنيت خلال العشرية المنصرمة بحماية المهاجرين والدفاع عن حقوقهم. فعلى إثر موجة الإجراءات القانونية المتشددة والتي لم تخلُ من انتهاكات جسيمة مسّت حقوقهم الإنسانية الدنيا.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

كل هذه الأزمات في الكويت؟

عمر كوش

ربّما فوجئ بعضهم بقرار أمير الكويت، مشعل الأحمد الجابر الصباح، حلّ مجلس الأمّة (البرلمان)، الذي لم يمضِ سوى شهر وبضعة أيام على انتخاب أعضائه في الانتخابات المُبكّرة التي أُجريت في 4 إبريل/ نيسان الماضي، لكنّ القرار يتّسق مع ما شهدته الحياة السياسية في الكويت في السنوات الماضية، إذ أضحت تعيش على وقع معادلة تَكرّر فيها حلّ مجالس الأمّة، مقابل تكرار إجراء انتخابات مُبكّرة. لكن قرار حلّ المجلس، هذه المرّة، ترافق مع إصدار قرارات، تقضي بإيقاف العمل ببعض مواد الدستور جزئياً أو كلّياً، في خطوة هي الثالثة، منذ تدشين الحياة البرلمانية في الكويت عام 1962.

جاء قرار الحلّ قبل أيام قليلة من موعد افتتاح أعمال المجلس، وتعذّر تشكيل حكومة كويتية جديدة، بعد أن رفض مجلس الأمّة التعاون مع رئيس الوزراء المُكلّف، في ظلّ عدم موافقة أحد أعضاء المجلس المشاركة في الحكومة، وهو ما يسمّى الوزير المُحلّل، ويكون وزيراً ويحتفظ، في الوقت نفسه، بعضويته في المجلس، بحسب ما ينصّ عليه الدستور. إضافة إلى أنّ نواباً طالبوا بإلغاء تكليف رئيس الوزراء، وتكليف غيره، وهو ما اعتُبر إنقاصاً لصلاحيات الأصيل أمير البلاد وحقّه. غير أنّ السبب المباشر هو ما اعتبر تعدّياً على صلاحيات أمير البلاد، وارتكاب مخالفة صريحة لما ينصّ عليه الدستور، وتجسّدت، بحسب ما أكّده الأمير نفسه، بالتهديد والوعيد، الذي صدر عن أحد أعضاء المجلس «بتقديم الاستجواب لمُجرّد أن يعود أحد الوزراء إلى حقيبته. وآخر اعترض على ترشيح البعض الآخر متناسياً، جهلاً أو عمداً، أنّ اختيار رئيس الحكومة وأعضائها حقّ دستوريّ خالصٌ لرئيس الدولة، ولا يجوز لأحد اقتحام أسواره أو الاقتراب من حدوده أو التدخل في ثناياه».

يعيد حلّ المجلس تسليط الأضواء مجدداً على تناقضات المشهد السياسي الكويتي، من ناحية أنّه يعيد أزماته إلى المربّع الأول، ويفتح باب النقاشات حول حجم التغيير المُتوقّع إذا ما تمّت الدعوة إلى انتخابات برلمانية جديدة، لأنّ تكرار حلّ المجلس واستقالة الحكومة يشيران إلى ضرورة إعادة النظر في الآليات والمُمارسات المُتّبعة في النظام السياسي، وتحديداً، في طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبما يفضي إلى تحقيق اختراق في العلاقات المأزومة بينهما. لقد أفضت الأزمة السياسية، التي زادت حدّتها في الآونة الأخيرة، إلى سلسلة متتالية من الإرباكات والأزمات التي عصفت بالكويت على مختلف الصُعد، وزادت حدّتها نتيجة ارتفاع وتيرة الخلافات والصراعات المستمرّة بين الحكومات التي يُعيّنها أمير الكويت والبرلمانات المُنتَخَبَة انتخاباً مباشراً، الأمر الذي ألقى ظلالاً قاتمة على الحياة السياسية في الكويت، وأعاق مساعي الإصلاح الاقتصادي، وسبّب تعطيل مشاريع تنموية يحتاج إليها الكويتيون، وساهم في فشل محاولات تنويع الاقتصاد الكويتي، المُعتمِد كُلّياً على عائدات النفط.

ما يسجّل، هذه المرّة، أنّ الأمر لم يتوقّف عند حلّ مجلس الأمة، بل رافق ذلك إصدار قرارات قضت بإيقاف العمل ببعض مواد الدستور، الأمر الذي يثير كثيراً من التكهّنات بشأن مستقبل الأزمة السياسية المُزمِنَة في البلاد، ولعلّ السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا بعد حلّ أمير الكويت مجلس الأمة مُجدّداً؟ وهل ستتم الدعوة إلى انتخابات جديدة في المدى المنظور، أم سيستمر حلّ المجلس إلى حين إتمام «دراسة الممارسة الديمقراطية في البلاد»، وعرضها على الأمير «لاتخاذ الخطوات المناسبة»، التي يمكنها الحيلولة دون تكرار عملية حلّ مجلس الأمة ثم إعادة انتخابه؟ ذلك أنّ الكويت شهدت في السنوات الماضية تكراراً لهذه المعادلة، وكانت حصيلتها صفرية، بمعنى أنّها لم تنتج شيئاً مُختلفاً في العلاقة المأزومة بين الحكومة والمجلس. المشكلة في الكويت أنّ الدستور يقضي بتشكيل حكومة مُختلَطة تجمع بين خصائص ديمقراطية وأخرى سلطوية، ويتبنّى نظاماً يتكوّن من مزيج عناصر من النظام الرئاسي والنظام البرلماني، ضمن توافق مُثير وعجيب. ويُلزم نصّ الدستور بالدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة خلال شهرين من تاريخ إصدار قرار حلّ البرلمان، وعليه، فإنّ المرحلة المقبلة ستكشف ما إذا كان أمير الكويت سيقرّر الذهاب مُجدّداً إلى إجراء انتخابات جديدة، أم أنّه سيركّز على تعديل مواد الدستور، بما يجعله وثيقة تستجيب لمتطلّبات الحياة ومتغيراتها عبر انسجامه مع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية السائدة في المجتمع، وتتوافق مع الظروف المُستجدّة في قدرته على استيعابها ليكون منفذاً له في الاستمرار أداةً تحكم واقع المجتمع وتكويناته، وبما يضمن تغيير بعض مواده لتجاوز الإشكاليات القانونية التي سبّبت الأزمة السياسية، وهو أمر يتطلّب، إلى جانب موافقة الأمير، موافقة ثلث أعضاء مجلس الأمّة أيضاً.

> تكرار حلّ المجلس واستقالة الحكومة يشيران إلى ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

ربّما تحمل القرارات الصادرة مُؤشّراتٍ على أنّ الأزمة السياسية في الكويت، والتي تصاعدت حدّتها في العامين الأخيرين، تتجه نحو التهدئة والتليين، في ظلّ إجماع على ضرورة حلّها، وليس مداراتها، لأنّها أضرّت بمصالح البلد وناسه، وعطّلت استحقاقات عديدة، كان من المفترض أن تقوم بها كلتا السلطتيْن، إذ ترتبط المشكلة المُلازمة لهذه الأزمة بإصابة الكويت بحالة من الشلل في مختلف المجالات، السياسية والاجتماعية والقانونية، التي تعطّل اتخاذ قوانين مطلوبة، وسنّ أخرى جديدة، من أجل تسيير حياة الناس وتلبية احتياجاتهم، فضلاً عن النظر في قضايا الدولة، خاصة المُلحّة منها، مثل هدر المال العام واستشراء الفساد والعصبوية والتطرف، وسواها.

اللافت أنّ أمير الكويت اعتبر أنّ اضطراب المشهد السياسي في البلاد وصل إلى مرحلة لا يمكن السكوت عنها، وأنّ الأجواء المأزومة التي عاشتها في السنوات السابقة شجّع على انتشار الفساد، ليصل إلى أغلب مرافق الدولة، بل وصل إلى المؤسّسات الأمنية والاقتصادية، ونال حتّى من مرفق العدالة، الذي يُعتبر ملاذ الناس من أجل صون حقوقهم وحرّياتهم. كما أشار إلى وجود شخصيات مُتّهمة بالفساد، وتوعّد بمحاسبتها، مع تأكيده أنْ لا أحد فوق القانون، لأنّ القانون فوق الجميع، ومن ثم، هل تشهد الفترة المقبلة بدايةَ مرحلة مختلفة في الكويت؟

(كاتب سوري في إسطنبول)

كاريكاتير عماد حجاج

هواجس سوريّة بين عصام العطّار ونائبة الأسد

محمد علاء الدين عبد المولى

ربما يستدعي رحيل الداعية الإسلامي والسياسي الإخواني، عصام العطّار، بعض هواجس مشروعة لدى شرائح معينة من السوريين، وربما كانت هذه الهواجس أو التساؤلات موجودة طيلة وجوده على قيد الحياة. وجوده الذي كان مُتعيّناً ومحسوماً بصورة نهائية، وهو الموقف المعارض للنظام الأسديّ، وكانت سيرته، حتّى قبل وصول حزب البعث إلى السلطة، تشي بموقفٍ رافض في بعض الأحيان للمشاركة في وزارات رؤساء سوريين سابقين. أي إنّ الرجل لم يضمر شهوة لسلطةٍ ولا لمنصب.

وما تلك الهواجس المقصودة إلا من خلال المقارنة بين عصام العطّار وأخته نجاح العطّار، وزيرة الثقافة لفترات طويلة، ثمّ مستشارة ثقافية للرئاسة السورية، ثمّ نائبة للرئيس. فكيف استقامت مع نظام الأسد تلك الصورة التي تحمل تناقضاً ملحوظاً بين قبوله لامرأة يُعتبر أخوها عماداً من أعمدة الإخوان المسلمين في سورية، بل زعيمٌ لها في مرحلة ما؟ إذ يعرف السوريون أنّ النظام الأمني الأسدي كان يضطهد أقارب أيّ شخص متهم بالإخوان المسلمين، حتى لو كان عنصراً عادياً لا فاعلية له، ويتمّ حتى فصلهم من وظائفهم؟ فكيف يتم تفسير وجود نجاح العطّار، أخت زعيم «الإخوان» في أعلى مراتب الهرم الثقافي السياسي للدولة؟

لا نعرف كثيراً عن طبيعة العلاقة بين نجاح وعصام، اللهم إلا ما تردّده بعض وسائل التواصل من أنّها وجّهت إليه نداء ذات يوم للرجوع إلى سورية، ولا ندري صوابية تلك المعلومة. وبالتأكيد، رفض العودة. ثمّة عائلات سورية معارضة قد يكون أحد أعضائها موالياً للنظام ومدافعاً شرساً عنه، ولكن ليس إلى درجة أن تكون نجاح العطّار نموذجاً يشكّل ظاهرة، بل بالعكس هي حالة استثناء، واستثناء حادّ. يحمل هذا المشهد المتناقض في أذهان السوريين تفسيراً واحداً أساسياً لا يختلف عن تفسير الأجهزة الأمنية نفسها أو أروقة النظام الأسديّ العليا، هذا التفسير يُلخّص في قضية إثبات «الولاء» الوطني، بحسب تأويل النظام لمفهوم الولاء، إذ يعرف الجميع أنّه ولاء قزّم ليصبح ولاءً لـ«السيد الرئيس»، الذي اختَزَل في شخصه الوطن، بل هو في الخطاب الشعبوي والأمني السوري «سيد الوطن»، وعلى السوري دائماً السعي والمُجاهدة للبرهنة على ولائه وإخلاصه. أمّا إذا كان هذا السوريّ مثل نجاح العطّار، فعليه تقديم جرعات هائلة من براهين الولاء والإخلاص، حتّى يتم «فكّ الارتباط» بين جانبها الموالي المُخلص للنظام، وجانبها العائليّ المُتمثّل بأخيها المعارض عصام، وذلك حتى تحوز الرضى التامّ، ويأمن النظام جانبها(!) فكسبت بذلك براءتها من عصام العطّار، أخيها، الزعيم الإخوانيّ العتيد.

لم يكن المثقف السوريّ موالياً ومعارضاً يشكّك في جدارة نجاح العطّار الأدبية والثقافية والإدارية في تطوير وزارة الثقافة ومنشوراتها، فللأمانة والضمير، كانت تتمتّع باحترام الجميع، خاصّة اليسار السوريّ الذي كان يرى فيها شخصية يرضى عنها الجميع. فهل كان الأسد ونظامه الأمنيّ يتقصّدون إظهارها على هذا النحو، ليخفوا وراءها استبدادهم وعنفهم وأحاديتهم في الفكر والسياسة؟... قد يبدو التساؤل باهتاً وساذجاً، لكن مع وجود صلة القربى الأساسية، بين نجاح وعصام، يبدو السؤال دليلاً على استغراب هذه الحالة في حياة السوريين.

ربما كان مفهوماً وجود شخصية مثل نجاح العطّار في سياق السلطة، من زاوية أنّها تشكّل هدية عظيمة للنظام يستطيع من خلالها «تبييض» وجهه المُستبدّ الشموليّ، خاصّة أنّ العطّار كانت نموذجاً ينال رضى قطاع واسع من المثقفين السوريّين، حتّى بعض أولئك الذين اتخذوا موقف المعارضة للنظام، إذ لم تكن نجاح العطّار شخصية صدامية، ولا مبتذلة حتّى في تعبيرها عن «الولاء» (!) وكنّا بوصفنا سوريين نتفهّم ظاهرتها، بل نقدّر فاعليتها الثقافية المُنفتحة. وهذا لا يعني أنّنا لا نمتعض من تعبيراتها، وزيرةً ومستشارةً ثمّ نائبةً، عن مدائحها الأسدية، التي هي في طبيعة الحال أمر مفروغ منه. عصام العطّار هو الآخر لم يكن معروفاً عنه خطاب العنف والقتل، وبقي حتّى آخر سنواته يدعو السوريين إلى عدم الانجرار وراء ألاعيب النظام الطائفية، ودعا إلى الحفاظ على سلمية الحراك السوري الشعبي. وربما يلتقي في ذلك مع عددٍ من الإسلاميين السوريين البارزين من أمثال علي الطنطاوي، ومصطفى السباعي، وقد نلمس لدى بعضهم، خاصة لدى السباعي، مسحة ليبرالية «متأسلمة»، من نوع ما، على صعيد المجتمع وشؤونه.

> ربما كان مفهوماً وجود شخصية مثل نجاح العطّار في السلطة، من زاوية أنّها تشكّل هدية عظيمة للنظام يستطيع من خلالها «تبييض» وجهه المُستبدّ الشموليّ

(كاتب سوري في إسطنبول)

هل بدأ الانقلاب الإسرائيلي على بايدن؟

أحمد الجندي

تصاعدت في الأيام الماضية تصريحات مسؤولين إسرائيليين، خصوصاً من وزراء الصهيونية الدينية و«عوتسما يهوديت»، تحمل نقداً واضحاً ومعلناً للولايات المتّحدة وإدارة الرئيس جو بايدن. وواكبت تلك الانتقادات تسريباتٌ عن ضغوط تمارسها واشنطن على الحكومة الإسرائيلية للتوصّل إلى اتفاق مع المقاومة الفلسطينية، وهي ضغوط تضمّنت تجميد شحنة أسلحة أميركية لإسرائيل، خلال الفترة الماضية، وتصريحات قويّة من أطراف عربية توحي باحتمالية تعطّل ملفّ التطبيع مع دولة الاحتلال.

لم تأتِ تصريحات المسؤولين الإسرائيليين من فراغ، إذاً، بل جاءت على وقع شعورهم بفتور في الموقف الأميركي تجاه استمرار الحرب، وهو شعور يدفع إسرائيل إلى ضغطٍ مقابل على الإدارة الأميركية، وإطالة أمد الحرب لأطول فترة ممكنة، والتعويل على نجاح ترامب في الانتخابات الأميركية المُقبلة للتخلّص من ضغط الإدارة الحالية، بعد أن تحوّل من ضغط صوري طوال الشهور الماضية إلى ضغط حقيقي، بل، وربّما، رغبة في تهيئة الظروف في الداخل الإسرائيلي، عبر اتفاق وقف إطلاق نار، للتخلّص من حكومة نتنياهو، التي لم تعد تتحمّلها إدارة بايدن، بعد أن أصبحت عبئاً على المشروع الصهيوني نفسه. لم تتوقّف الانتقادات لإدارة بايدن على أصوات أحزاب اليمين في الداخل الإسرائيلي، فانتقلت في وقت متزامن إلى أصوات يهودية أميركية ترفع من نبرتها ضدّ إدارته، مُستغلّة اقتراب موعد الانتخابات. في هذا السياق، نشرت صحيفة معاريف (4 مايو/أيار الحالي) تقريراً يحمل نقداً لاذعاً للرئيس الأميركي، وهو تقرير منقول يعود إلى الصحافي اليهودي الأميركي، لي سميث، كان كتبه قبل يومين من نشره في الصحيفة الإسرائيلية في مجلة تابلت، وهي مجلة يهودية أميركية معروفة بميولها اليهودية المحافظة، علاوة على أنّ كثيراً من المساهمين فيها يُعتبرون من مُؤيّدي الرئيس السابق دونالد ترامب. وقد عرف سميث في السابق بدفاعه الشديد عن ترامب، وهو مؤلّف كتاب «المؤامرة على الرئيس: القصة الحقيقية لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ الولايات المتّحدة» (2019)، ويعتبر أنّ نظرية التدخّل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية (2016) أكبر كذبة وظّفتها «الدولة العميقة» الأميركية ضدّ الرئيس ترامب. الغريب هنا أن تنشر صحيفة معاريف، التي يُعدّ رئيس تحريرها بن كسبيت أحد أكبر منتقدي بنيامين نتنياهو، مقتطفات من المقال، وهي صحيفة واسعة الانتشار في إسرائيل، ما يوحي بأنّ هناك توجهاً يتشكّل ضدّ بايدن ينسجم مع الانتقادات الإسرائيلية الموجّهة ضدّ القيادة الأميركية، ويلقي بمسؤولية الفشل في تحقيق أهداف الحرب الإسرائيلية على واشنطن، وليس على القيادتيْن السياسية والعسكرية في إسرائيل.

يستهل سميث تقريره بالحديث عن استعدادات الجيش الإسرائيلي لاجتياح رفح «للقضاء على الكتائب المتبقية لحركة حماس في غزّة، واعتبار أنّ حكومة نتنياهو بهذا التحرك، قد تضطرّ إلى العمل ضدّ الرغبة المُعلنة للإدارة الأميركية، التي لم تدّخر جهداً طوال الأشهر الستّة الماضية من أجل إنقاذ تنظيم حماس الإرهابي». ويضيف سميث «إنّ ما يفعله البيت الأبيض من تصرفات يعني أنّ بقاء حماس له أهمية أكبر من أمن إسرائيل، الشريك التقليدي للولايات المتّحدة، بل أكبر من مصلحة واشنطن نفسها في الحفاظ على استقرار الشرق الأوسط». يواصل سميث مقاله على هذا المنوال، مُؤوّلاً كلّ فعل أميركي بطريقة غير منطقية إلى عداءٍ لإسرائيل ودعم للمقاومة؛ فهي، أي الإدارة الأميركية، تتّهم إسرائيل بقتل عمّال الإغاثة عمداً، وتضغط باستمرار من أجل زيادة المساعدات، وتبني رصيفاً لإمداد القطاع باحتياجاته، وليصبح الجنود الأميركيون دروعاً بشرية ضدّ أيّ هجوم يمكن أن تشنّه إسرائيل على «حماس»، إضافة إلى تهديدات بملاحقة مسؤولين إسرائيليين قد تصدرها المحكمة الجنائية الدولية. يذهب سميث إلى أبعد من ذلك، حين يقرّر أنّ تنفيذ «حماس» هجومها في 7 أكتوبر (2023) كان نيابة عن إيران وإدارة بايدن معاً، فلدى كل منهما المصلحة في انهيار الوضع المستقرّ في الشرق الأوسط، والذي يعود الفضل لدونالد ترامب في استعادته، بعد أن قام باراك أوباما بتفكيكه. وإذا كانت سنوات بايدن شاهدة على محاولته القضاء على حالة الاستقرار التي أعادها ترامب إلى الشرق الأوسط، فإنّ تخريبه امتدّ إلى تفكيك المجتمع الأميركي نفسه، وثقافته.

وعلى الرغم من التوجّه المحافظ لمجلة تابلت، فإنّ هذا لا يعني بالضرورة تعبيرها عن توجّهات كامل اليهودية المحافظة في الولايات المتّحدة بشأن الانتخابات القادمة، لكنّها على الأقلّ قد تكون مؤشراً على إعادة تفكير كثير من اليهود المحافظين، وربّما غيرهم من اليهود الإصلاحيين والأرثوذكس، في موقفهم من التصويت لبايدن في نوفمبر/تشرين الثاني القادم، مدفوعين بالانتقادات القادمة من وزراء في الحكومة الإسرائيلية. وتنبع خطورة ذلك على إدارة بايدن من النسبة التي يمثّلها اليهود المُحافظون في الولايات المتّحدة، والتي تصل إلى 18% من اليهود هناك، ما يعني أنّ عددهم يتخطى المليون من إجمالي اليهود الأميركيين الذي يتراوح بين 6 و7 ملايين نسمة، ولا يفوق نسبتهم، هذه، إلا اليهود الإصلاحيون (36% من اليهود الأميركيين). وقد يكون ذلك دليلاً على أنّ الأصل هو ألا تكون أصوات اليهود الأميركيين كتلة واحدة، وأن تتوزع بين الحزبين على أساس قضايا مُتعدّدة، على رأسها الوضع الاقتصادي، بالتأكيد. ولذلك يرى مدير ائتلاف اليهود الجمهوريين، سام ماركستاين، أنّ الانتخابات القادمة سوف تكون المرّة الأولى التي يُفكّر فيها كثير من اليهود، ممّن لم يتخيلوا التصويت للجمهوريين يوماً، في إعادة النظر في قرارهم بسبب فشل إدارة بايدن في هذه القضايا.

هكذا يستغلّ اليهود الأميركيون الموالون لترامب أو المؤيدون للتوجهات الفكرية والأيديولوجية للحكومة الإسرائيلية، انقلاب الحكومة الإسرائيلية ضدّ إدارة بايدن لتأليب الرأي العام الأميركي المؤيّد للجرائم الصهيونية عليه. وتجدر الإشارة إلى أنّ غالبية اليهود الأميركيين اعتادت، منذ انتخابات 1932 التي فاز فيها فرانكلين روزفلت، أن تصوت لمصلحة الديمقراطيين، لكنّ هذا الوضع بدأ يتغير في العقود الأخيرة، بحسب قول كبير مراسلي شبكة صوت أميركا، ستيف هيرمان الذي يبرهن على ذلك بحصول ترامب على ربع أصوات اليهود أو ثلثها في الانتخابات السابقة 2020. وهي نسبة قد تزداد هذه المرّة، طبقاً لتقديرات سام ماركستاين، نظراً إلى اتخاذ الجمهوريين مواقف أكثر شدّة في إدانة أيّ تصرفات معادية للسامية.

وتبالغ بعض وسائل الإعلام اليهودية الأميركية في النسبة التي يمثّلها اليهود في الانتخابات المُقبلة؛ إذ يذهب بعضها إلى أنّ عدد يهود الولايات المتحدة يبلغ 7,5 مليون نسمة، منهم 5,3 مليون لهم حقّ التصويت، وهذا يعني أنّهم يمثلون حوالي 2,2% من إجمالي من لهم حقّ التصويت. وهي مبالغات توظفها جماعات الضغط اليهودية لتحقيق مكاسب كبرى لمصلحة إسرائيل في الخارج، واليهود في الداخل الأميركي، وتضغط من خلالها على كلّ الإدارات الأميركية كلما اقترب موعد أيّ استحقاق انتخابي، مع استعداد تام لتجاهل ما قدّمه أيّ رئيس من دعم لإسرائيل مهما بلغ. غير أنّ ما يُمارَس من ابتزاز من جماعات الضغط اليهودية، والقيادة الإسرائيلية، على الإدارات الأميركية المتتابعة، لا ينسجم وحقيقة انقسام أصوات اليهود بين الديمقراطيين والجمهوريين، وإن مالت إلى مصلحة الفريق الأول. وهنا، لا بدّ أن توضع في الحسبان مسألتان. أولاهما أنّ التحديد الدقيق لأعداد اليهود الأميركيين والنسبة التي يمثلونها في الانتخابات يحتاجان، أولاً، أن يعرّف من هو اليهودي، ومن الذي يمكن احتسابه يهودياً. أما المسألة الأخرى فترتبط بالإحصاءات التي توضّح أنّ اليهود الأرثوذكس، الذين يمثلون 10% من يهود الولايات المتّحدة، ويزدادون مع الوقت، هم الأكثر تأييداً لإسرائيل ودعماً لها، وأنّ هؤلاء عادة ما تصوت أغلبيتهم (75% في الانتخابات الأخيرة، و57% في انتخابات 2013) لصالح الجمهوريين. مع ملاحظة تراجع دعم اليهود الأميركيين، المُصنّفين بالتأييد الشديد لإسرائيل، لإدارة بايدن كلما اقترب موعد الانتخابات. أما غالبية اليهود المحافظين (70%)، وغالبية الإصلاحيين (80%) فالمعتاد أن تصوتا للديمقراطيين، بحسب ما كشفت دراسة تعود إلى العام 2021، نشرها مركز بيو الأميركي للأبحاث، لكنّ اللافت في هذه الدراسة، هو تزايد الميل إلى اليهودية الأرثوذكسية كلما اتجهنا إلى أجيال الشباب الأصغر سنّاً، والعكس تماماً عند اليهودية الإصلاحية والمحافظة.

> احتمال خسارة شبه مؤكّدة في أقرب استحقاق انتخابي، ونهاية التجربة السياسية لقادة إسرائيليين كثيرين، يدفع هؤلاء إلى الانقلاب على الرئيس بايدن وإدارته

(كاتب مصري في إسطنبول)

حماس التي تفاوض

معن البياري

لك أن ترى ما تشاء في حركة حماس، ولكنك لن تملك غير أن تندهش من الأداء الباهر في حرب المفاوضات التي تخوضُها مع العدو الإسرائيلي من أجل وقف إطلاق النار في غزّة. لا يروْن، نتنياهو وحكومته، ومعهما الولايات المتحدة، هدفاً لهذه المفاوضات غير الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية، فيما هدفُها لدى «حماس» إنهاء الحربِ وانسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزّة. وعندما يرى نتنياهو هذا المطلب هزيمةً معلنةً له ولحكومته ولِـ«جيش الدفاع»، فهذا شأنُه، على ما تؤكّد «حماس»، وبثباتٍ، عندما لا تكترث لأيّ كلامٍ عن «عروضٍ سخيّة»، تشيع واشنطن أنها تُقدّم للحركة. وهذه جولات المفاوضات غير المباشرة، تتوالى، عبر الوسيطيْن، القطري والمصري، وبحضورٍ أميركي متكرّر، منذ ما قبل ورقة باريس، في مارس/ آذار الماضي، وصولاً إلى جولة القاهرة أخيراً، مروراً بمداولاتٍ ومفاوضاتٍ ومحادثاتٍ واتصالاتٍ لم تتوقّف في الدوحة، وتتخلّلها اجتماعاتٌ وبياناتٌ ومماحكاتٌ، وسفرات للأميركيين الرفيعيْن، وزير الخارجية بلينكن ومدير الاستخبارات بيرنز، (وغيرهما)، وتدخّلاتٌ مباشرة منهما في وثائق وأوراق وتفاهماتٍ متتابعة. وبالتوازي مع تظاهراتٍ ساخطةٍ يواظب عليها أهالي المحتجزين الأسرى، ضد ترك نتنياهو هؤلاء للموت، على ما يقولون، ومع بيانات وأشرطة مصوّرة تطلقها «حماس» عن مصرع أسرى في اعتداءات إسرائيلية ومحاولات انتحار بينهم وعن سوء أحوالهم، مع مناشداتٍ من بعضهم حكومتهم أن توافق على أي صفقة لتحريرهم. ولكن هذا كله لا ينتهي إلى أيّ نهاية، بل ينتهي إلى «خلافاتٍ لا يمكن حلّها»، بحسب تعبيرٍ بالغ الدقّة لصحافي إسرائيلي.

أولى الخلاصات وأهمّها أن حركة حماس، بقياداتها الميدانية في القطاع وقياداتها السياسية في الخارج، في هذه المفاوضات (وغيرها) تُتعب إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة (ولك أن تقول أصدقاء عرباً لها أيضاً). وتُدهشنا نحن الذين نصطفّ مع انتصارها، ونقيم على إعجابٍ بأدائها الميداني، تُدهشنا إلى الحدّ الذي قد يدفعنا إلى الإقرار بأننا لم نكن نعرف «حماس» أصلاً، ففائض الثقة بنفسها وهي تُفاوض، بثباتٍ وتصميم، تحت النيران وفي أشنع ظروف حربٍ وحصار، يضطرّك إلى الإعجاب بفرادته واستثنائيّته، فالاحتفاظ بأسرى عديدين، بينهم مدنيّون و30 ضابطاً صهيونياً على ما تردّد، في أنفاق وغير أنفاق، وتأمين حمايتهم وطعامهم وعلاجهم، منذ ثمانية أشهر، مع الاحتفاظ بجثامين آخرين، عملية بالغة الصعوبة والحساسية، تحتاج إلى جملة من الاحترازات الأمنية والاستخبارية والعسكرية، بل النفسية أيضاً. وهي العملية التي تترافق مع حرب مفاوضاتٍ شرسة، ربما لم يألف المستوى السياسي الإسرائيلي مثلها مع غير طرفٍ عربي، ومع الطرف الفلسطيني الرسمي المعلوم. وإذا تذكّرنا البراعة في أداء حزب الله في أثناء مفاوضاته (غير المباشرة طبعاً) بشأن تبادل أسرى، أكثر من مرّة، لن نغفل عن أن الحزب كان في غضونها مرتاحاً، وكان تأمينُه ما احتفظ بهم من أسرى (معدودين) وجثث أمراً ميسوراً، على غير التعقيدات العويصة التي يُغالبها المقاتلون الصابرون في المقاومة الفلسطينية منذ ثمانية أشهر في قطاع غزّة المطوّقة مخيّماتُه ومدُنُه ونواحيه بالعساكر الصهاينة المسلحين بقوة نيران فادحة، نتذكّر أنها نيرانٌ قتلت ثلاثة أسرى حاولوا الفرار، لكنّ أهليهم تسلموهم جثثاً، بعد أن أماتهم الجيش الذي يخوض حرب الإبادة الجارية بدعوى تحريرهم. ليس مستغرباً أن يعلن مسؤولون إسرائيليون وأميركيون أن حكومة الاحتلال تواجه مشكلة كبرى اسمُها يحيى السنوار، لا لأنه أحد أبرز القادة الميدانيين في «حماس»، أو لأنه أبرز صنّاع «7 أكتوبر»، وإنما لأنه «داهية» كبير في عملية التفاوض. ولكن القصة ليست هنا فقط، وإنما في الذي يعشّش في أدمغة نتنياهو وأصحابه في حكومة العصابة في تل أبيب، استصغار الفلسطينيين، فلا يكون لهم أن يُلزموا مدير المخابرات المركزية الأميركية بأن تحطّ طائرته في أكثر من بلد من أجل حلّ عُقدٍ في جملتين أو ثلاث، ولا أن يَشغلوا حكومة الحرب في اجتماعات متتالية، وانتظار رد فلسطيني لياليَ متتابعة بشأن تمرير عبارةٍ هنا وأخرى هناك ... هذا لا يُحتمل، ولهذا يصبح التوافق على وقف إطلاق النار أشبه بتربيع الدائرة، بحسب تعبير عزمي بشارة. إذن، من يخضَع أخيراً في مفاوضاتٍ لا أحد يريد إعلان وقفها؟ إسرائيل وليست «حماس»، على ما ترجّح السطور أعلاه.

«تكوين»: معركة في الفراغ

سامح راشد

اتسع نطاق الضجّة المُثارة بشأن مؤسّسة تكوين، التي أعلن تدشينها، أخيراً، كُتّاب ومُفكّرون عرب، فبعد أن تعرضت المؤسّسة إلى حملة انتقادات حادّة في وسائل التواصل الاجتماعي، تقدّم محامٍ ببلاغ إلى القضاء يُطالب بإغلاقها وتوقيف القائمين عليها. وبعد أن أحال النائب العامّ البلاغ إلى أجهزة التحرّي للتدقيق والبحث، انتشرت مزاعم غير صحيحة أنّ المؤسّسة قد أغلقت. إلى هنا يبدو الأمر مألوفاً ومعتاداً في مصر، وغيرها من المجتمعات التقليدية، إذ يواجه المجتمع الأفكار المُخالِفة والطروحات الحداثية بالمنع والإقصاء والتشويه. لكنّ الحملة المضادّة لـ«تكوين» بدأت بعد ساعاتٍ من احتفالية إعلان التأسيس، وبدأت الاتهامات تتوالى ضدّها، من دون معرفة كافية بطبيعة المؤسّسة وأهدافها، وماهية دورها أو وسائل عملها. بدليل أنّ كلّ قذائف الاتهام تصوّب نحو المؤسّسين وليس نحو المؤسّسة. وبدأت وسائل التواصل الاجتماعي تتناقل الانتقادات الحادّة، الخاصّة بتاريخ الأشخاص المؤسّسين وتوجهاتهم، وتعتبر أنّ مُجرّد وجود إبراهيم عيسى أو فاطمة ناعوت، فضلاً عن يوسف زيدان، يكفي لفهم توجّهات تلك المؤسّسة الجديدة وقراءتها. وإن كان التوافق في التوجّهات مؤشراً حقيقياً على طبيعة الكيان، إلا أنّ الاستفاضة في إبراز مساوئهم الذاتية وسلوكياتهم الشخصية، وما لهم من سوابق تُؤخذ عليهم في المجال العام، يُفقد الهجوم الموضوعية، وبالتالي، الصدقية. كان لافتاً أيضاً، استدعاء الطرفيْن دور السلطة وموقفها، حيث ادّعى كلٌّ منهما أنّه مدعوم من السلطة. فخرج بعض الإعلاميين المحسوبين على النظام ليعلنوا أنّ ما يُسّمونه «الدولة» لا تقبل ولا توافق على أي خطوة أو توجّه ضدّ الأديان، وتقاليد ومبادئ المجتمع. بينما سارع مؤسّسو «تكوين» إلى الردّ على الانتقادات بأنّ التأسيس تمّ بموافقات رسمية، وأنّ الدولة تدعمهم من منطلق اهتمامها بتجديد الفكر الديني في مواجهة التطرّف والرجعية. إنّ استحضار العامل السلطوي في مسألة فكرية، مُؤشّر بالغ الدلالة لجهة انحدار الثقافة العامة، والانحسار الحضاري الذي بات المجتمع المصري يعاني منه على وقع التجريف الفكري والمعرفي القائم. لكنّ الأخطر أنّ هذا في ذاته، يكشف عمق الأزمة النُّخبوية في مصر. فإن كان ثمّة عذر أو تفهّم لمزايدات مُعتادة ومُتوقّعة من الإعلاميين المُنبطحين، فلا عذر ولا تفسير مقبولين لارتماء من يزعمون أنّهم نُخبة تنويرية في أحضان السلطة، والاستقواء بها في مواجهة الانتقادات.

من علامات الجفاف الفكري، أيضاً، غياب أي دعوة إلى مواجهة المؤسّسة الجديدة بالحوار أو حتّى لفهم ما ترمي إليه ومحتوى رسالتها الفكرية، قبل إصدار حكم عليها. والمُخيف، أنّه ما من ردة فعل أو موقف صدر عن أي طرف لا يتوافق مع التوجهات العلمانية والتجديدية التي يتبناها مؤسّسو «تكوين»، بما في ذلك المحسوبون على الإسلام، من متصوّفة وسلفيين، وغيرهم. وأياً ما كانت الأسباب، سياسية أو أمنية أو غير ذلك، لا عذر لأي تيارٍ أو توجهٍ فكري، في التواري المُطلق، والتعامي بشكل كُلّي عن تلك المعركة، التي يفترض أنّها فكرية وثقافية، وتغذّي بصورة صحّية الحراك العام في المجتمع. وبالتالي، فلا مُفاجأة في أن تخرج الانتقادات من عامة الشعب والبسطاء، الذين يغضبون لأي شبهة مساس بالدين، بغضّ النظر عن صحّتها أو زيفها. هي معركة فقاعية، لا مضمون متماسك فيها، بين نخبة مُتقعّرة، طالما اجترّت خطاباً زائفاً بشأن الحرّية والحوار مع الآخر. وتيار شعبوي جارف، يمثل أغلبية المجتمع المصري غير المُثقّف بطبيعته. وما بينهما أطراف لا مصلحة لها في المعركة، فتنأى عنها، سواء حفنة القوى المُتأسلمة، التي تتمسّح بالدين وبالتقاليد وبالسلام الاجتماعي أو السلطة.

ماذا يحدث في مشروع الاتفاق التاريخي السعودي الأميركي؟

أحمد جميل عزم

تفيد تصريحات سعودية وأميركية بأنّه جرى التفاهم بين الرياض وواشنطن، بشأن اتفاقيات أمنية يمكن أن تكون قريبة. ويُقال إنّ الموضوع الإسرائيلي هو العائق أمام إنهاء هذه الاتفاقيات، التي يمكن أن تكون محطّة تاريخية جديدة، في الشرق الأوسط، ربما توازي في أهميتها اللقاء الشهير بين الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود، في عام 1945، والذي رتّب معادلات الأمن والعلاقة الأميركية الخليجية السعودية، واستمرّت الترتيبات قرابة 60 عاماً. تلك الترتيبات بدأت بالتصدّع بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وصعود المحافظين الجُدد في صناعة القرار الأميركي، ثم انحسرت كثيراً في عهد دونالد ترامب (2017 - 2021)، والآن، هناك مساعٍ جاهدة، للوصول لاتفاق جديد، يُبيّن، من بين أمور أخرى، سياسات النفط العالمية، وعلاقة المنطقة مع الصين. يمكن اعتبار زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن السعودية، في يوليو/ تموز 2022، البداية الحقيقية لما يحدث الآن بين الرياض وواشنطن. كان بايدن يسعى في زيارته لتعويض حلفائه الخليجيين أسواق العالم بالنفط والغاز عند أي نقص قد ينشأ عن حصار عالمي لروسيا (المنتج الثاني للنفط) على خلفية حرب أوكرانيا. وعلى العكس، نسّقت دول الخليج العربية، بقيادة السعودية، لاحقاً، مع روسيا، في إطار «أوبك +» لضبط السوق، ومنع تدهور الأسعار، وخُفّض الإنتاج بدلاً من زيادته. كانت دول الخليج تتحرّك بوازع مصلحتها الاقتصادية، لكن «التخلي» الأميركي، الأمني والسياسي، عن المنطقة، كانا حاضرين في خلفية المشهد. ففي عام 2019 تعرّضت منشآت النفط السعودية، في مناطق منها بقيق، وناقلات نفط مختلفة في مضيق هرمز، لاستهداف، وقالت واشنطن وباقي الأطراف إنّ إيران خلف الهجوم، لكنّ الرئيس الأميركي حينها، دونالد ترامب، رفض أخذ أي فعل، في تراجع ضمني واضح عن ترتيبات أمنية قديمة عمرها نحو 70 عاماً، وأشار صراحة إلى تراجع أهمّية النفط الخليجي بالنسبة إلى الولايات المتّحدة.

لقد بُنيت العلاقات السعودية الأميركية، وإلى حد كبير الأميركية الخليجية، منذ اللقاء الشهير بين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود، على ظهر السفينة كوينسي، في قناة السويس (14 فبراير/ شباط 1945)، على أن تشتري الولايات المتّحدة النفط من المنطقة، وتقدم في المقابل المساعدات والتسهيلات العسكرية والأمنية. بعد ذلك، تكّرست تفاهمات اللقاء عبر مواقف أميركية رسمية لم تصل إلى درجة اتفاق مكتوب. لقد عزز الرئيس دوايت آيزنهاور هذه الترتيبات، عبر إعلان رسمي عام 1957 أنّ بلاده تقدّم الدعم والحماية لمن يحتاجها من دول العالم ضدّ التدخّل الشيوعي. عدّل الرئيس ريتشارد نيكسون المبدأ عام 1969، بقوله إنّ الدّعم يأخذ شكل مساعدة الدول الحليفة في بناء قدراتها العسكرية والأمنية، ولكن ليس إرسال قوات أميركية. أعقب تراجع نيكسون، النسبي، أزمة عندما قادت السعودية بين عامي 1971 و1973 «ثورتين»؛ الأولى، قيادة منظّمة الدول المُصدّرة للنفط (أوبك) لفرض تغيير طبيعة العلاقة مع شركات النفط، و«تأميم» النفط. والثانية، الحظر النفطي، وتقليص تصديره إلى الغرب دعماً لمصر وسورية في حرب أكتوبر (1973).

جرى التوصّل إلى ترتيبات جديدة بين الرياض وواشنطن في 1974، ضمن ما يعرف باتفاق «البترودولار»، الذي كان غير مكتوب أيضاً. وفي 1980 جدّد الرئيس الأميركي جيمي كارتر تعهّدات واشنطن بكلمات قوّية صارت تعرف باسم «عقيدة كارتر»، وتعني: «أنّ الولايات المتّحدة ستستخدم القوّة العسكرية ضدّ أي بلد يحاول السيطرة على الخليج»، وكان هناك خطران آنذاك؛ السوفييتي، عقب غزو موسكو أفغانستان، والثورة الإيرانية، وكلاهما بدأ عام 1979. وطُبّق مبدأ كارتر بقوة بيد الرئيس جورج بوش الأب، ما بين 1990 و1991، عندما حُرّرت الكويت، وأخرجت القوات العراقية من هناك. بعد فشل الغزو الأميركي في تحقيق السيطرة على العراق ونفطه، بدأت عام 2008 خطّة حثيثة للاستقلال النفطي أميركياً، أي تقليص الاعتماد على نفط الخليج، والنفط المستورد عموماً، وانطلقت عملية استخراج مُكثّفة للنفط في الولايات المتّحدة، بالتوازي مع تقليص الدور الأميركي في المنطقة في عهد الرئيس باراك أوباما، وتجلّى ذلك بعدم التدخل في «الربيع العربي». إن لم يكن دعمه. وشعرت السعودية والإمارات بتخلّي واشنطن عن التفاهمات التاريخية، وعبّر السفير الإماراتي يوسف العتيبة، عن هذا الشعور، بطلبه صراحة، عام 2015 قبيل قمّة جمعت أوباما مع زعماء دول الخليج في كامب ديفيد، في بيان صحافي، أنّ يوقّع اتفاقاً مكتوباً، يُوثّق مبدأ آيزنهاور، الذي هو في جوهره مبدأ كارتر أيضاً.

> بُنيت العلاقات السعودية الأميركية، وإلى حد كبير الأميركية الخليجية، منذ اللقاء الشهير بين روزفلت والملك عبد العزيز، على ظهر السفينة كوينسي (1945)
>
> رفضت السعودية تجاهل القضية الفلسطينية في أي ترتيبات تضمّ إسرائيل، وطالب نتنياهو بعدم منح الفلسطينيين «فيتو» بشأن اتفاقيات السلام الجديدة

توسّع ترامب في خطة الاستقلال النفطي، وأنهى قوانين تتعلق بحماية البيئة، وقدّم تسهيلات ضريبية لشركات النفط، وكانت النتيجة أنّ الولايات المتّحدة صارت بدءاً من عام 2019 تصدّر نفطاً خاماً أكثر مما تستورد، وهذا للمرّة الأولى منذ لقاء روزفلت آل سعود. وهذا جعل ترامب يتوانى عن الالتزام بالترتيبات الأمنية في الخليج. (في 2024 يزيد الإنتاج الأميركي بنحو خمسة ملايين برميل يومياً عما تنتجه السعودية التي أصبحت الدولة الثالثة عالمياً في الإنتاج، بقرارها خفضه لمنع انهيار الأسعار، فيما أصبحت روسيا المنتج الثاني، وإن بقيت السعودية أكبر دولة مُصدّرة للنفط). ردّاً على مجموعة سياسات أميركية، بدءاً من تدخّل المحافظين الجدد في عهد جورج بوش الابن (2001- 2009) بالشؤون الداخلية لترتيب الأنظمة السياسية العربية، ثمّ الاحتلال والفشل الأميركي في العراق، ثمّ الاتفاق النووي مع إيران في عهد باراك أوباما، ثم الموقف الأميركي السالب من ضربات بقيق ومضيق هرمز في عهد ترامب، بدأت السعودية إعادة تشكيل سياساتها الأمنية المُستقلّة عن واشنطن، من دون أن يعني هذا أنّ رغبتها الابتعاد عن الولايات المتّحدة، فتعزّزت علاقتها مع الصين وروسيا، وأصلحت في مارس/ آذار 2023 العلاقات مع إيران باتفاق بين البلدين. بعد فشل بايدن (2022) بدا أنّ الأسس التاريخية للعلاقة الأميركية السعودية بحاجة لصيانة وإعادة رسم. وقبل أيام، قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إنّ من المتوقع إبرام اتفاقيات ثنائية بين بلاده والولايات المتّحدة في القريب العاجل، وكان هذا ردّه عن سؤال بشأن احتمالات «عقد اتفاق أمني مشترك» بين البلدين. وأضاف الوزير، خلال جلسة عقدت في إطار منتدى الاقتصاد العالمي في الرياض (يومي 28 و29 إبريل/ نيسان) الماضي، أنّ «معظم العمل تمّ إنجازه بالفعل، ولدينا الخطوط العريضة لما نعتقد أنّه يجب أن يحدث على الجبهة الفلسطينية». وبشأن الموضوع نفسه، قال بلينكن إنّ «الولايات المتّحدة عملت بصورة مكثّفة خلال مارس الماضي بشأن ذلك، ومن المحتمل أن يكون قريباً جدّاً من الاكتمال». ودعا إلى ما سمّاه «العمل معاً على الدفاع المتكامل». وأوضح أنّ الولايات المتّحدة ستجري محادثات في الأسابيع المقبلة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ الستّ، بشأن دمج الدفاع الجوي والصاروخي وتعزيز الأمن البحري. تريد السعودية اتفاق دفاع مشترك رسمياً مكتوباً مع واشنطن، يتضمّن صفقات سلاح، وتكنولوجيا عسكرية ونووية سلمية، وغير ذلك، وليمرّ ذلك، تحتاج إدارة بايدن موافقة الكونغرس، ومن دون موافقة اللوبي الإسرائيلي يبدو هذا صعباً. كما أنّ إدارة بايدن تريد الترتيبات في إطار إعادة تشكيل الشرق الأوسط بتقليص الدور الصيني. فمثلاً في سبتمبر/ أيلول الفائت (قبل أيام من عملية طوفان الأقصى)، في قمّة مجموعة العشرين في الهند، أطلقت واشنطن فكرة «الممرّ الأخضر» ليكون طريقاً تجاريّاً يصل بين أوروبا والشرق الأوسط والهند، بمشاركة إسرائيل، وهو ما يشكّل بديلاً منافساً لطريق الحرير الصيني. إذاً التطبيع مع إسرائيل مُهمّ حتّى تمرّ أي اتفاقيات خليجية أميركية في الكونغرس، وحتّى تنجح خطط إقليمية مختلفة، وإن كان ليس مقصوداً لذاته بالضرورة. رفضت السعودية تجاهل القضية الفلسطينية في أي ترتيبات جديدة تضمّ إسرائيل، وهو ما يحاوله جاهداً نتنياهو، الذي طالب مراراً، ومنها في سبتمبر الفائت، في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بـ «عدم منح الفلسطينيين فيتو (حقّ النقض) بشأن اتفاقات السلام الجديدة مع الدول العربية». أثبتت 7 أكتوبر، وجاهة التوجّه السعودي بضرورة مقاربة الشأن الفلسطيني، لا من منطلق الالتزام العربي المشترك وحسب، بل لأنّ القضية الفلسطينية رقم صعب في أي معادلات إقليمية، ويمكن أن تنفجر في أي لحظة، وتصل تداعياتها إلى الشوارع العربية العالمية. دار حديث، في الأسابيع الفائتة، عن إمكانية التطبيع مع إسرائيل مقابل امتناع نتنياهو عن اجتياح منطقة رفح في قطاع غزّة، وعملية سياسية لحلّ القضية الفلسطينية. وقال الصحافي الأميركي الصهيوني توماس فريدمان، صاحب العلاقات الواسعة مع الرسميين في الشرق الأوسط والولايات المتحدة، في عموده الصحافي، في «نيويورك تايمز» (24 إبريل/ نيسان 2024)، «إسرائيل لديها خيار: رفح أو الرياض»، وسأل «هل تريد إسرائيل حملة شاملة في رفح، لمحاولة إنهاء حماس، إن كان ذلك ممكناً أصلاً، من دون تقديم أي استراتيجية خروج إسرائيلية من غزّة أو أي أفق لحلّ الدولتين، مع فلسطينيين لا تقودهم حماس؟»، ويخاطب نتنياهو «إذا سرت في هذا الطريق فإنّ هذا سيفاقم عزلة إسرائيل العالمية، ويؤدي لخراب حقيقي في العلاقة مع إدارة بايدن». ويسأله «أم تريد تطبيعاً مع السعودية، وقوة حفظ سلام عربية في غزّة، وتحالفاً أمنياً بقيادة أميركية ضدّ إيران؟». نتنياهو، يعتقد دائماً أنّه قد يأخذ كلّ شيء؛ التطبيع وفلسطين كاملة من دون فلسطينيين، لذلك لم يُبدِ أي مرونة تجاه البحث عن صفقة إقليمية تتضمّن تراجعاً عن سياساته ضدّ الفلسطينيين.

الآن، هناك ثلاثة سيناريوهات. الأول، الوصول لترتيبات خليجية أميركية لا تصل إلى درجة توقيع اتفاقيات، وبالتالي لا تعود موافقة الكونغرس ضرورية، في هذه الحالة، ستنفصل الملفّات الفلسطينية عن باقي الملفّات، وستستمر الحرب، ولكن هذا لن يُلبّي المطالب الخليجية، إذ لن يكون بالإمكان توقيع اتفاقيات كبرى، بل ستكون تفاهمات غير مكتوبة، واتفاقيات جزئية. وهذا لن يُهدّئ الملفّ الفلسطيني، وسيحدث هذا بطبيعة الحال بسبب التعنّت الإسرائيلي. السيناريو الثاني، أن يقتنع نتنياهو، أو يُجبر، على تقديم تعهدات في غزّة والمسألة الفلسطينية، بحيث يحاول لاحقاً نقضها، كما فعل مراراً، خصوصاً في اتفاقيات الخليل وواي بلانتيشن عام 1999، ويحصل مقابلها على تطبيع ما، وإذا حدث هذا من دون حلّ فعلي للقضية الفلسطينية، فإنّ المنطقة مُتّجهة إلى التوتر شعبياً.

السيناريو الثالث، الإصرار عربياً، وسعودياً، على تقدّم فعلي في القضية الفلسطينية، وهو ما يمكن أن ينجح إذا جرى الإصرار عليه، وتجنيد دعم عربي ودولي لأجله. في المقابل فإنّ الولايات المتّحدة لا تقدّم فقط تعهدات أمنية جزئية، بل تتراجع عن الإصرار على دمج إسرائيل في المنطقة، وتبحث عن استراتيجية شاملة للتعامل مع المنطقة، تأخذ بالاعتبار حلّ القضايا العالقة، ومنها الموضوع الفلسطيني.

(أستاذ فلسطيني في جامعة قطر)

في دلالات اجتياح رفح وتجاوز الخطوط الحمراء

عصام شعبان

دخلت إسرائيل رفح برياً، وتحوّلت التهديدات إلى واقع مُجسّد، يزيد التحدّيات الإنسانية والسياسية نزوحاً جديداً لن يقتصر على سكّان شرق المدينة، التي هُجّر منها 150 ألفاً حسب بيانات الأمم المتّحدة، بينما أعلن جيش الاحتلال تهجير ضعفهم، وبعودة القصف إلى وسط قطاع غزّة، ومطالبة سكّان بعض مناطق الشمال بالإخلاء، سيزداد النزوح الداخلي، ومع إحكام السيطرة على معبر رفح وإغلاقه، تترتّب تأثيرات على مجمل القطاع؛ يتوقّف عبور الأفراد، وتتقلّص المساعدات الإنسانية، ما يجدّد أزمتَي الفوضى والجوع، خاصّة مع استمرار تعطيل عمل «أونروا»، واستهداف مبادرات توزيع المساعدات.

تُعيد العملية في رفح الحرب إلى مرحلتها الأولى، بما في ذلك استهداف المراكز الصحّية ومحيطها؛ إخلاء مستشفى يوسف النجار، واستهداف محيط مستشفى الكويتي في رفح والإندونيسي في شمال القطاع، بينما يعجز قطاع صحّي، تعمل مستشفياته جزئياً، عن الصمود في ظلّ نقص الوقود، وتبدو بطولة الطواقم الطبيّة غير كافية أمام نقص مستلزمات العلاج، بالتزامن مع تكدّس النازحين غرب رفح (ما يقارب مليوناً ونصف مليون في منطقة المواصي)، يواجهون مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة، في ظلّ نقص الغذاء والماء، عدا استحالة نقل المرضى إلى خارج القطاع للعلاج، وهذا كلّه ينذر بكارثة صحية، ربما لا يُلتفَت إليها كثيراً، رغم قسوتها، مقارنة بعمليات القتل المتواصلة تحت القصف. بجانب ما يكشفه الهجوم على رفح، من تأزّم الأوضاع الإنسانية، هدفاً مستمراً للحرب، دخلت إسرائيل في مواجهة شاملة، حتّى ضدّ الوسطاء، استكملت الهجوم على قطر، ووضعت مصر في مأزق، ولم تأخذ على محمل الجدّ تحذيرات بأنّ الهجوم سيحمل تبعات تؤثّر في العلاقات مع القاهرة، وسيضرّ باتفاقية السلام، التي يمنع مُلحقها الأمني، وجود قوّات وآليات عسكرية شرق رفح. ويشير المشهد إلى أنّ ثمّة تغيراً جرى خلال ثلاثة أشهر مضت من التفاوض، جعل لهجة القاهرة تنتقل من التحذيرات مُرتفعة اللهجة، بشأن الأمن القومي واحترام الاتفاقيات، إلى المطالبة والمناشدة بضبط النفس، ويُؤكّد موقف القاهرة المُفاجئ لبعضهم، أنّ اتفاقيات السلام (وكلّ الاتفاقيات) مرهون تنفيذها بموازين القوى، ومصالح وتقديرات أطرافها، وبنية السلطات التي تقوم على ضمان سريانها، لذا؛ جاء دخول رفح، حتّى مع أنباء موافقة أميركية على عملية محدودة وإبلاغ مصر، مرتبطاً بتفاهمات بين الأطراف الثلاثة، واشنطن والقاهرة وتل أبيب. لكنّ الأخيرة حرصت على إعلان الاجتياح بشكل استعراضي، زفّ بنيامين نتنياهو الخبر بوصفه نصراً، قائلاً إنّهم رفعوا الأعلام الإسرائيلية عند معبر رفح، وقال في 12 مارس/ آذار، أمام لجنة الشؤون الأميركية الإسرائيلية (أيباك)، «سندخل رفح ونحقق النصر الشامل». تنفيذ حكومة الحرب وعودها بدخول رفح يدفع إلى التساؤل، مصرياً، عن معنى الخطوة المُتجاوَزة، وهل دور القاهرة وسيطاً يُكبّلها ويدفعها إلى الصمت؟ وأين ذهبت خطابات السلطة وأنصارها بشأن تحذيرات من تجاوز خطوط حمراء، ووجود قوّات عسكرية على الحدود، والسيطرة على محور صلاح الدين، ودفع النازحين للتهجير؟... لكنّ تل أبيب تختبر عملياً ردّة فعل القاهرة، وتضع تقديراً بأن التهديدات لن تتحوّل إلى أفعال. وعملياً، كانت ردة الفعل الرسمي، المطالبة بضبط النفس والعودة إلى التفاوض من أجل هدنة، والتحذير من عواقب الخطوة.

> ثمّة تغير جرى خلال ثلاثة أشهر مضت من التفاوض، جعل لهجة القاهرة تنتقل من التحذيرات مُرتفعة اللهجة، إلى المطالبة بضبط النفس
>
> الوضع القائم يضغط على النظام في مصر، الذي قدّم نفسه البديل الوحيد لإدارة البلاد في وضع مُضطرب، وحرب غزّة تختبر فعلياً قدرته

ومع سعي إلى استمرار التفاوض، لم تتأثّر إسرائيل، في الوقت نفسه، من تحذيرات مصرية، ولا بأيّ نداءات دولية، حتّى من حلفائها، تتقدّمهم الولايات المتّحدة، التي تحفّظت سابقاً على دخول رفح، وطالبت بالاكتفاء بعمليات نوعية لمواجهة «حماس»، وتقيس تل أبيب مدى المساندة الأميركية، من خلال قاعدة الأهداف المشتركة للطرفيْن؛ ضمان أمن إسرائيل، بما في ذلك مواجهة «حماس»، ولعب دور قيادي في المنطقة والسيطرة عليها. ولا تمنع مناوشات كلامية بين الطرفيْن، تحمل تبادلاً للنصح أحياناً، تأكيد الإدارة الأميركية دعم أهداف الحرب، لكن يظهر، أيضاً، في المشهد، أنّ إسرائيل أصبحت مشروعاً سياسياً وعسكرياً يمتلك استقلالية نسبية، وليست كما صُوّر تاريخياً، مُجرّد مخلب استعماري تابع لحلفائه، وهو الوضع الذي يحاول تأكيده نتنياهو باستدعاء التاريخ، ردّاً على تخفيض إمداد الأسلحة الأميركية، قائلاً إنّ إسرائيل قاتلت بمفردها عام 1948، ومستعدّة لأن تقاتل بأظافرها. سردية تأسيس إسرائيل، التي تُستدعى، رسالة إلى واشنطن ودول أوروبية، وللقاهرة أيضاً، ضمن عملية رفح، وتذكيرٌ بمحطّات السيطرة على المنطقة خلال عدواني 1956 و1967، وضمن ذلك بثّت، عن قصد، مشاهد وصول الدبابات إلى معبر رفح، وانتشار الإعلام الإسرائيلية، بعضها بأحجام ضخمة تُرى من الحدود المصرية، وأيضاً، تذكير قادة المقاومة بأنّ غزّة يمكن أن تعود إلى ما قبل 2005، نوعاً من التهديد يتزامن مع طرح سيناريوهات محتملة بشأن مستقبل القطاع. سعت إسرائيل إلى السيطرة على الحدود والمعابر وتأمينها لكيلا تتكرّر هجمات السابع من أكتوبر (2023)، بما في ذلك تطويق القطاع كلّه، والسيطرة على الحدود مع مصر. وبدخول رفح، تحاول حكومة نتنياهو إعلان نصر سياسي أداته السيطرة الميدانية، وتأكيد أنّ أهدافها لن تكتمل من دون تمدّد العمليات العسكرية جنوباً، وهذا يزيد مفاتيح القوّة، ويهدّد باستمرار الحرب، وربما يكون الهجوم، أيضاً، تكتيكياً يصوّر وقف العملية أو تخفيض مستواه، ومطلباً حالياً، ومكسباً، واستجابة تستحقّ أن تتلقى عليها تل أبيب مقابلاً في جولات التفاوض، وواضح أنّ الهجوم على رفح، كان رسالة إسرائيلية بأنّ ملفّ الرهائن، لن يصبح العامل الأساسي في تحديد مسار العمليات العسكرية، وأن حكومة الحرب لا تُرغَم على التفاوض. وعموماً، لم يكن الوصول إلى هذا المشهد من دون صمت على مراحل سابقة، كانت إسرائيل فيها حرّة التصرف، ومن دون ضغوط عربية حقيقية، حتّى ولو بإعلان تهديد بقطع العلاقات، هذا يتكامل مع سعي أطراف للتعاون والقبول بدور قياديّ لإسرائيل أخذ شكل التراضي تحتّ لافتات التطبيع، واستُكمِل بالتسليم بفرض القوّة في مشهد الحرب. وإجمالاً، بدخول رفح، الأوضاع الإنسانية مرشّحة للتفاقم، خاصّة مع سيناريو استمرار الحرب أشهراً قادمة، وألا تكون رفح محطّة نهائية لها، وهذا مُحتمل، وشواهد عودة الهجمات في الشمال والوسط، وعدم امتلاك إسرائيل فيما يبدو خططاً واضحة سوى الانتقام، يتضح يوماً بعد آخر. ومع الاحتمال الثاني؛ عقد هدنة من خلال جولات التفاوض، ستكون رفح أداة ضغط على كلّ الأطراف، ولا يبدو انسحاب قوّات الاحتلال قريباً، خاصّة من الحدود والمعابر، التي يحاول الاحتلال تنفيذ مخططات للسيطرة عليها بحراً وبرّاً بشكل دائم ومشدّد، بما فيها مناطق الحدود مع مصر، ما يعني أنّه من دون انتهاء الحرب والانسحاب الكامل، تدخل القاهرة في تحدّ حقيقي، وربما ستشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية منحنى جديداً، تحاول تل أبيب تجريب ممارسة الضغوط، بينما تحاول القاهرة إن لم يصل التفاوض إلى هدنة، أن تردّ، ربما بنشر قوّاتها أيضاً، وإن كانت إسرائيل تراهن على عدم خسارة مصر، في ضوء عوامل منها وضعها وسيطاً، وارتباطاتها الدولية، ونهجها في التحرك الهادئ والحَذِر، للحفاظ على العلاقة مع كلّ الأطراف، وتجنب تبعاتٍ ذاتِ تأثير سالب على مستويَيْن؛ اقتصادي وأمني.. رغم هذه العوامل التي تراهن عليها إسرائيل، فإنّ الوضع القائم يضغط على النظام، في الوقت ذاته، وهو النظام الذي قدّم نفسه البديل الوحيد لإدارة البلاد في وضع مُضطرب، وحرب غزّة تختبر قدرته في إدارة الأزمة.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads